



مجلة القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة

قاسي فوزية

ردمك : ISSN 2253 - 0266

رقم 4 / 2015

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسمياً جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر في العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد دراسات يندرج بعضها في القانون الدستوري وكذلك قانون الأعمال وقانون المالية إضافة إلى القانون الجنائي والبعض الآخر في العلوم السياسية.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
قاسي فوزية

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لبن شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. شريال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. فاضلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرقابة

د. وداد غزلاني

أستاذة محاضرة أ

عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة 8 ماي 1945 قلمة

ملخص:

"من المسلمات في الحركة الداخلية للدولة المعاصرة الارتباط الوثيق ما بين المجتمع المدني وقضايا الديمقراطية والحكم الرشيد. إن تعاظم دور المجتمع المدني كفاعل داخلي بكل مكوناته في شتى المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية وغيرها لازم في الكثير من الحالات تراجع دور الدولة في القيام بوظائفها أو انحرافها عن تأديتها في إطار ما يحدده القانون، فكان دور المجتمع المدني إما مكملًا لدورها أو مصوبًا له.

إن إنشاء مؤسسات مجتمعية قوية، يعتمد أساسًا على تحقيق التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط، الرقابة regulation والمساءلة accountability وفعالية الضبط الشفافة transparency وقد أصبح المجتمع المدني أصبح أحد أهم قنوات المشاركة في إدارة الشأن العام. وهو ما يدفع إلى البحث في مدى إسهامه في تحقيق الوظائف السابقة والآليات التي يعتمد عليها في ذلك، خاصة وأنها في مجملها وليدة تجارب وممارسات عملية عديدة".

مقدمة:

لقد برز مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية وتحقيق نسق الحكم الصالح في الدول الشمولية والتسلطية، وعني هذا المفهوم بانتزاع فضاء للنمو التلقائي للروابط التحتية للمجتمع، وتحقيق حد أدنى من الإستقلالية لهذه الروابط بعيدا عن سطوة الدولة، وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة ضد تسلطها، وتمكين المجتمع من صياغة الدولة بما يعزز الحرية والتطور للمجتمع ككل.

وبالتالي فإن ارتفاع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات —كما ونوعا— والإلحاح في سرعة الإستجابة، بل في المشاركة ورسم السياسات العامة التي تهم المواطن، ساهم في بروز وإنشاء مؤسسات مجتمعية قوية، بحيث يكون التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط، الرقابة regulation والمساءلة accountability وفعالية الضبط الشفافة transparency الحكم الأمن الذي يبرر المساءلة، بما يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويكرس المشاركة التي تعد أساس ولب العملية الديمقراطية، فالمجتمع المدني هو المعيار المحدد لمستوى شدة الديمقراطية. وتركز ورقتي البحثية على طبيعة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في إرساء الرشادة والديمقراطية، فما مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي خصائصه ومنظماته؟ وكيف يسهم في تحقيق الرشادة؟

- الفرضية الأولى: كلما كان هناك مجتمع مدني قوي كلما كانت هناك إمكانية بناء حكم راشد.

- الفرضية الثانية: إن ضعف النظام السياسي في تحقيق الرشادة السياسية يؤدي إلى ضرورة تدخل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق ذلك.

المبحث الأول ماهية المجتمع المدني

وستند . لاول في هذا المبحث التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني وتعريفه، وماهي خصائصه ومقوماته، وكيف تطور مفهومه في الفكر الغربي والعربي على حد سواء.

المطلب الأول التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

الفرع الأول المجتمع المدني في الفكر الغربي

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المتداول في عهدنا المعاصر بنشأة الدولة القومية في الغرب، بالتطور الهام الذي عرفه الفكر السياسي الغربي في القرنين 17م و18م، وبرز هذا المفهوم ليعبر عن الرغبة الملحة التي أبداهها هذا الفكر للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى، وهي العصور التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة، والتخلص عما اصطلاح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية بـ "النظام القديم" والدعوة إلى نظام جديد يعتمد على أسس مختلفة ومغايرة تماما.

وقد تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي إذ تم تفسيره على أساس التاريخ السياسي للبشر في ثنائية الحالة الطبيعية والحالة المدنية¹. حيث تشير الأولى إلى وضعية البساطة في ظل غياب للروابط السياسية بين الفرد والدولة، أي حرب الجميع ضد الجميع، أو حالة سلم دائم للجميع، ويتم الانتقال إلى المجتمع المدني نتاج

1 سمية أوشن، دور المجتمع المدني في الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية -باتنة- 2009-2010، ص، ص. 18، 19.

التصادم والتعارض في الحالة الطبيعية (معارضات حق الملكية، حق الحياة وصيانتها) فيتفق المجتمع على الإنتظام في دولة بموجب عقد بينهم أو بين الفرد أو هيئة¹. وفي هذا الصدد يرى "توماس هوبز" أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من الإله، بل هي مستمدة من الطبيعة، فالحكم المطلق لا يقوم على أساس الحق الإلهي، ولكن على أساس عقد واتفاق يتم بإرادة البشر، فقد اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي حرية الأفراد، وتوفر لهم الأمن والسلام، وبذلك فإن السلطة قائمة على احترام التعاقد، الذي يعني التنازل الإرادي عن الحرية، ويقتضي الإلتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما، أولهما هو "ميثاق التعاون أو الإتحاد" أما الثاني فهو "ميثاق الخضوع"، ويعني الميثاق الأول صناعة القرار بالتعاقد، أما الإلتفاق الثاني فيموجهه بحفظ الأول ويقويه، وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقه الطبيعي بتلقائية.

أما "جون لوك" فيعتبر أن المجتمع المدني هو مجتمع عقلائي، ذلك أن طبيعة المجتمع أساسه الحاكم، وقانون الطبيعة هو قانون العقل، فحكمه بالضرورة ينبغي أن يكون حكم العقل². وتبرز رسالة "جون لوك" في الحكم المدني في أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام هي المحافظة على أملاك الأفراد، ولقد عادل "جون لوك" بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، فكلاهما مترادفين ومعبّرين عن شيء واحد هو الاختلاف والانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة الإجتماع السياسي.

وفي سياق آخر استخدم "جون جاك روسو" في كتابه "العقد الإجتماعي" مصطلح المجتمع المدني، ليعني به المجتمع السياسي، والدولة تحديدا، كما استخدم لإجراء مقارنة مع المجتمع البدائي (غير السياسي). وفي القرن 19م، اكتسب هذا المفهوم طابعا مغائرا في إطار الفكر الكلاسيكي الألماني وأصبح المجتمع المدني كيان سابق للدولة ويتشكل بانحلال الجماعات القديمة، فاستخدم مفهوم المجتمع المدني في سياق البرجوازية، التي

1 توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، إتحاد الكتاب العرب، القاهرة، 1997، ص-ص. 50-55.

2 سمية أوشن، مرجع سابق، ص. 20.

حققت ثروتها ونقلت المشكلة من تحرير السياسة عن الدين والعرف، إلى إيراد مفهوم السياسة الحديثة في إطار إلغاء المراتب الطبقية التقليديو وجعل الشعب كتلة واحدة، وهذا في ظل إفراسات الثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من نمط العلاقات العائلية، وطرحت مفهوم جديد دون علاقات الأفراد مع بعضهم، وهو المعنى الحقيقي للمجتمع المدني في مواجهة الدولة الحديثة¹.

وبعد الحرب الباردة أعيد إحياء مفهوم المجتمع المدني مجددا، وأصبح مرادفا أو ملازما للتحوّل نحو الديمقراطية بل هو أحد مكوناتها، يستخدم ضد الدولة أو ضدها، ومؤخرا فقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالحكم الراشد، حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والمواطنين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة².

الفرع الثاني

المجتمع المدني في الفكر العربي

ظهر في أواخر القرن 20م وبالضبط في أواخر الثمانينيات، اتجاه يقوم بدراسة النظم السياسية العربية واتخذ من مفهوم المجتمع مدخلا للدراسة والتحليل، رغم قدم المفهوم وامتداد جذوره في الفكر السياسي والفلسفي العربي، ولكن الملفت للإنتباه هو تزايد الإهتمام بهذا المفهوم في التحليل السياسي منذ بداية الربع الأخير من القرن 20م، وقد تزامن ذلك مع الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي التي تحدث عنها "هنتغتون" Huntington، هذه الأخيرة مست معظم الدول العربية، مما شكل عاملا حاسما في تزايد الإهتمام بهذا المفهوم.

1 نفس المرجع، ص. 22.

2 مريم بن عبيد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2011-2012، ص. 14.

وفي هذا السياق يظل مفهوم المجتمع المدني في الدول العربية كمثال معبر عن مسألة الديمقراطية، وقد واجه هذا المفهوم في الوطن العربي إشكاليات عديدة في النقاشات الفكرية، تمحورت حول أسبقية الوجود بين مفهوم المجتمع المدني وواقعه والإختلاف في تعريفه حسب القيم الإيديولوجية لهؤلاء المفكرين¹.

المطلب الثاني

تعريف المجتمع المدني وخصائصه

الفرع الأول

تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية والإصطلاحية

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني هو مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية *société civil*، *société* كلمة لاتينية تعني "مجتمع"، أما *civil* فهي ذات أصل لاتيني وتعني "المواطنة"، وفي الترجمة العربية لا تحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدينة والتمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة، وبالتالي يحتضن الشأن العام².

أما من المنظور الإصطلاحي، فإن المجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات والهيئات السياسية والإجتماعية والثقافية والتطوعية التي تمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع، والتي يفترض أن تعمل بنوع من الإستقلالية عن سلطة الدولة، وأن تشكل نقلا سياسيا وثقافيا قد يكون موازيا لسلطة الدولة لضمان عدم تحولها إلى الإستبداد، واستقلال هيئات المجتمع المدني عن سلطة الدولة يرتبط بمفاهيم الحريات الأساسية، التي أكدت عليها إعلانات حقوق الإنسان كحرية العقيدة والإجتماع والقول والنشر والإبداع، وهي حريات تنص عليها أو على أغلبها "الحقوق المدنية" التي يتمتع بها مواطن كل وطن، ومنها

1 سمية أوشن، مرجع سابق، ص.ص. 18، 19.

2 عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولائي مسيلة وبرج بوعريبيج، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أدوار الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2010-2011، ص. 16.

الحقوق السياسية لاسيما في مجال الانتخابات ورقابة المنتخبين، لكن التمتع بتلك الحريات يبقى مقيدا بخصوصيات المجتمع، مما يعني أن الإستقلال عن سلطة الدولة هو استقلال نسبي يتحدد حسب كل مجتمع وخصوصياته، فالمجتمع المدني تعبير مؤسسي عملي ومتنوع عن المفهوم الحديث للمواطنة¹.

ويعرف الدكتور "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه مجموعة تنظيمات تطوعية حرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف².

ويرى "ريمون هيميبوش" Raymond A. Himmebush بأن المجتمع المدني في إطار كونه تعبيراً أساسياً في الإنتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الإنقسامات الإجتماعية، وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنه يعمل على ربطها بالدولة وسلطتها³.

استناداً لما تقدم يمكن أن نقدم التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني بأنه: جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ومختلف التنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على

1 عبد الرحيم حافظ، إشكاليات المواطنة العربية والمجتمع المدني، يوم: 2013/02/06، على الموقع: <http://lohodod.blogspot.com/2011/02/poly-post15.htm>

2 يوسف زدام، دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقارنة ثقافية، حرر في إطار الملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16-17 ديسمبر 2008، ص.2.

3 نفس المرجع، ص 20.

سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والإتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية¹.

الفرع الثاني

خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية للمجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صاموئيل هنتغتون" والتي حصرها في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

أ. القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وهناك عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

1. التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستقرار لفترة طويلة من الزمن.
2. التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
3. التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة.²

ب. الإستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتمشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

1. الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي

1 عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم، عناية، 2007، ص. 170.

2 عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص. 19.

من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدمائية والإنتاجية؟

2. **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** أي مدى استقلاليته في إدارة شؤونها الداخلية، وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

ج. **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** يفصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د. **التجانس في مقابل الانقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة، الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على ممارستها ونشاطها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسات المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا المقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

المطلب الثالث

منظمات المجتمع المدني

يجتمع المجتمع المدني على مؤسسات مدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الأفراد ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي:

الفرع الأول

الأحزاب السياسية

الحزب السياسي، هو جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه، كما يعرف أيضا على أنه: "مجموعة من الناس الذين توحدتهم أفكار مشتركة حول دور الفرد والدولة"¹. وتعد

1 خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص.ص. 271، 272.

الأحزاب السياسية هي المكون الأساس في بناء المجتمع المدني، وبالرغم أن الأحزاب السياسية قامت لتعبر عن الإرادة الطوعية لأعضائها، فإنها تعمل على تحقيق أهداف تتصل بإشباع الحاجات الخاصة لأعضائها أو أنها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، غير أنها وإن كانت تدخل، استناداً إلى هذه الجوانب في نطاق المجتمع المدني، إلا أنها تخرج عن روحه لسببين: الأول أن التنظيمات الحزبية تصل إلى الحكم ومن ثم تصبح هي المعبرة عن النظام السياسي أو المسيرة لجهاز الدولة وتدخل ضمن السلطة التنفيذية، ومن ناحية ثانية فإن التنظيمات الحزبية تقتصر في أدائها في الغالب على القيام بالجهود التي تتصل بإشباع حاجة أعضائها أو المنتمين لها دون أن تتعدى خدماتها للآخرين، فأهدافها محددة بنطاق معين وليست بالنطاق العام أو الهدف العام¹.

إن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلاً كبيراً وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي. ويرى "لوري دياموند" Lorry Diamant أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي. وفي ذلك يقول: أن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز أو بناء الديمقراطية.

ويرجع إقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفه السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد صنفت الأحزاب السياسية ضمن ما يسمى بالمجتمع السياسي². إذن فإن الأحزاب السياسية لا تصنق ضمن مكونات المجتمع

1 مريم بن عبيدي، مرجع سابق، ص. 15.

2 نفس المرجع، ص. 165.

المدني طالما تضمنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة، لكن هذا لا يعني أنها لا تساعد ولا تساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع لخدمة الأفراد¹.

الفرع الثاني

النقابات

تعرف النقابية بأنها جماعة من العمال تضم مهنة أو أكثر، أنشئت أساساً من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية، وكان هذا التعريف الضيق يتلاءم مع ظروف النقابات والحاجة إليها من أجل تحسين شروط العمل، والمحافظة على الحقوق الاقتصادية للعاملين، من حيث الأجور والعلاقات والمعاشات والإحالة إلى التقاعد، غير أن تطور الزمن أدى إلى اتساع مفهوم النقابة لينطوي على الأنشطة الاجتماعية والإستهلاكية والترويجية، وبذلك أعيد تعريف النقابة بأنها تنظيم اختياري دائم للعمل، يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم².

وتعتبر النقابات من المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في الدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين وتحسين ظروفهم، فالدور الذي تلعبه النقابات يرتبط أشد الارتباط بالنظام السياسي السائد وبحجم الحريات الديمقراطية والنقابية. ولعل هذا الدور الذي تلعبه النقابات في حياة الفرد والمجتمع، قد دفع بالمجتمع الدولي إلى تبني الحق في قيامها، من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطن وتعزيز الحياة الديمقراطية، إذ نصت المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصادر في عام 1996 على ما يلي:

تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تكفل:

1 سمية أو شن، مرجع سابق، ص. 16.

2 محمد حسني، مؤسسات المجتمع المدني، في يوم: 2013/02/05، على موقع:

<http://www.Dahsha.com/old/vieucirtiche.phpud=26838>, 2007

- أ. حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعني بذلك.
- ب. حق النقابات في تشكيل إتحادات وطنية أو تعهدات وحق هذه الأخيرة في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها، وبهذا تعتبر النقابات بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني¹.

الفرع الثالث

الجمعيات والإتحادات

الجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة، وقد تزايد عددها بشكل ملفت للإنتباه، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية، وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح معينة: مثل الأطفال الشباب، كبار السن، المعوقين، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها².

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية "جمعيات النفع العام"، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

عموما يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان،

1 مريم بن عدي، مرجع سابق، ص. 17.

2 سميرة أوشن، مرجع سابق، ص. 46.

كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية، وليس كمصدر للربح المادي والحصول على تمويل من الجهات الأجنبية¹.

المبحث الثاني ماهية الحكم الرشيد

يعود بروز مفهوم الحكم الرشيد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العملية أو النظرية، حيث يعتبر الحكم الرشيد انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى، إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية، ثقافية، وتأثير بمعطيات أخرى داخلية ودولية. ويستخدم مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطوري، وتنموي وتقديمي².

المطلب الأول أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية، أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، مما أدى كذلك إلى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية، مما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الرشيد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في

1 إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص. 171

2 خديجة بوديب، دور مؤسسات الإتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الرشيد: أنموذج دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة - 2009-2010، ص. 51.

تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الشؤون الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية¹.

الفرع الأول

الأسباب السياسية

خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم، حيث أن إدارة الحكم في هذه المنطقة أضعف من كل مناطق العالم الأخرى، وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي، وتقرير التنمية الإنسانية العربية، وغياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والمحكومين، بل يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس العصبية والتضامنيات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها، مما سبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، وحرمان المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوق للمواطن².

وتبعاً لهذا يتم إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا، عامة إلى أزمة الحكم Crise De La Gouvernance ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس للحكم الراشد مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة، وخفض النفقات العامة، اللامركزية كضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم فيها يقوم على الكثير شخصية السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص³. إضافة إلى سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الإحتواء القمعي حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات

1 حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "دراسات أورو متوسطية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2011-2012، ص 19.

2 نفس المرجع، ص، ص 18، 19.

3 الطيب بالوصيف، مفهوم ومكونات الحكم الراشد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2005، ص 50.

والأحزاب من خلال آليات التهريب وآليات الضبط والسيطرة، مع استمرار دور متناقض لسياسات الإحتواء الإجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.

كذلك عدم الإستقرار السياسي، حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة وطأة الصراعات الداخلية، حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمة اقتصادية وتدهور الوضعية الإجتماعية والفتن الطائفية، إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم، واختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية، المشاركة، الإنتخابات.

كذلك تعثر عمليات التحول الديمقراطية في الدول النامية، وبخاصة في الوطن العربي، حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية تجاه تعزيز الديمقراطية، بل تشهد على العكس عددا من الإنتكاسات في هذا الصدد تمثلت بانضمام دول عربية أخرى إلى شريحة الدول التي لا تفيد دساتيرها مدة بقاء رأس الدولة في الحكم وهي الجزائر¹.

الفرع الثاني

الأسباب الاقتصادية

الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الإهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الإقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي المؤسسي والإقتصادي، فسيادة نمط الدولة الربعية أو شبه الربعية التي تعتمد على الموارد الأولية أو مصادر تأتي من الخارج أو تعتمد على الطلب الخارجي على سلعة أساسية مثل سلطة النفط الخاص، أو تعتمد على السياحة وتحولات العاملين بالخارج، والقروض والإستثمارات الأجنبية، وضريبة مرور

1 حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص. 20.

السفن في القناة البحرية، وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساساً بالتوزيع وإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية¹.

كذلك فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية حيث تتعايش حالة استثنائية من العجز التنموي والإخفاق الوطني قومية وإنسانياً، خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات التي يفترض أن تكون في مقدمة الحرب عليه، وهي القضاء والمجالس الشبابية. ظهور فكرة بديلة تبتدئ إلى الفكر الاقتصادي النيوليبرالي، وتدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمناقشة والتركيز على الإنتاجية والربحية، وتفليص حجم الدولة عبر الخصخصة، لكن هذه الخطة لم تؤدي إلى نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية، وكان لها نتائج اجتماعية سلبية عطلت حتى النمو الاقتصادي، وكذا كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث يلعب دور أساسي في عملية التنمية وما ساعد على اتساع دور القطاع الخاص ذلك التغير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الاعتماد المتبادل بين الدول، وكذا زيادة اندماج السوق، وتعمق حدة المنافسة نتيجة تحرير التجارة الدولية².

كذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية، وتدهور ميزان المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية الأساسية، حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي، مقابل انتقاد الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علماً أن الدول المستوردة

1 آدم إبراهيم محمد، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الحكم الرشيد، مركز التنوير المعرفي، ورقلة، ص. 155.

2 حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص. 20.

والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية، وحركة السياحة العالمية وتتناقض تحولات العاملين في الخارج¹.

الفرع الثالث

الأسباب الاجتماعية

إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كال فقر والبطالة، وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، وإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى وسوء التغذية، ومشاكل قطاعي الصحة والتربية. وتدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية، ويعطل فرص التنمية، ويوطد انتشار الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس على تهميش الأغلبية أو إقصائها، وعدم قدرة الدول المختلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي الانتشار الواسع للجهل والامية².

ضف إلى ذلك الانفجار السكاني وبرز الزيادة الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الإقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء. هذا فضلا عن الثورة الحضارية التي تتمثل في الاتجاه الواضح نحو المدينة والهجرة من الريف³، إضافة إلى أن هناك أسباب أخرى أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية، فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب التطورات المنهجية الأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح هذا المفهوم في صياغة اقتصادية

1 نفس المرجع، ص. 21.

2 خديجة بوديب، مرجع سابق، ص. 59.

3 حسن عبد القادر، مرجع سابق ص. 21.

- اجتماعية وسياسية وثقافية، وتأثر بمعطيات داخلية ودولية حيث يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى العولمة كمسار وما تتضمنه من عمليات تتعلق أساساً:
- أ. عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
 - ب. تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.
 - ج. عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، هذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
 - د. زيادة التحولات على المستوى العالمي.
 - هـ. زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات.
- و. شيوع ظاهرة الفساد عالمياً وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير وانتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة، أدى إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية¹.

المطلب الثاني

تعريف الحكم الراشد وخصائصه

الفرع الأول

تعريف الحكم الراشد

ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فاعلية وإيجابية، ويعبر عن الحكم الراشد أحياناً بالحكم الصالح إلا أنه يؤدي نفس المعنى، وقبل أن يستعمل هذا المفهوم في الأدبيات السياسية استعمل في الأدبيات الإسلامية، ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية، وهي

1 الطيب بالوصيف، ص. 48.

مرحلة الخلافة الراشدة، حيث كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة، والصالح وصيانة الحقوق، واحترام كرامة الإنسان، وغيرها من المبادئ الإسلامية الأساسية¹.

فالحكم الراشد أو الرشيد في المعنى الأصح في اللغة العربية كما ورد في القرآن الكريم "...أليس منكم رجل رشيد..."²، وقد جاءت بمعنى التدبير، فالحكم الراشد هو مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة، على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير، وقد أصبحت الحاكمة الجيدة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية، مطبقة في كل القطاعات، وقد ظهر هذا المصطلح بشكل جلي في حقبة الثمانينيات، أي في الوقت الذي بدأ قيد التطبيق الميداني برنامج التكيف الهيكلي والذي يهدف إلى خلق النمو الإقتصادي... إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من الدول النامية، بمعنى ظهور صعوبات كثيرة وقد تم تشخيص هذه الصعوبات، حيث وجدت أن هناك أخطاء في تسيير الأعمال العمومية للدولة، وقد تطور هذا المفهوم وأصبح مرتبطا بالسياسات العمومية وانطلق من المحلية إلى العالمية، فهناك حاكمية عالمية للسياسات النقدية والتشغيلية وشبكات الإنترنت والفضائيات. والحكم الراشد يعرف من عدة رؤى تختلف من باحث لآخر، ومن مؤسسة لأخرى وهذا حسب التوجهات والإهتمامات، وفي ذلك نورد التعريفات التالية:

تعريف البنك العالمي 1997: "الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العالمية"³.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات

1 محمد غربي، مرجع سابق، ص. 372.

2 عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد: نموذج الأحزاب السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار عنابة، 2007، ص. 107.

3 حسين عبد القادر، مرجع سابق.

ومؤسسات، تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفرون بالتزاماتهم ويبلون الوساطة لحل خلافاتهم¹.

تعريف مؤسسات الأمم المتحدة: يستخدم من قبلها منذ عقدين من الزمن، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، تنموي وتقدمي، أي لأنه يرمز إلى الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمون بتطوير موارد المجتمع وبتقدير المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

المطلب الثالث

الأسس النظرية للحكم الراشد

إن الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات والتي اعتمدها كل من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها، وعلى ضوء ذلك يمكن التطرق إلى الأسس النظرية لعملية ترشيد الحكم، وذلك استنادا إلى دراسات المنظمات الدولية وآراء مختلف المفكرين:

الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي:

1. العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، ويتكون هذا الأساس من: الرأي والمساءلة، عدم الاستقرار والعنف السياسي:
- **الرأي والمساءلة:** تشمل عددا من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية، واستقلال الإعلام، ومن ثم فإن هذه الفئة

1 نبيل دهماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2000، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري - قسنطينة- 2010-2011، ص، ص. 105، 106.

تقيس مدى قدرة المواطنين لبلد ما على المشاركة في اختيار الحكومات، ومراقبة أهل السلطة ومساءلتهم.

- **عدم الاستقرار والعنف السياسي:** يجمع بين مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تفويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

2. قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، ويتكون هذا الأساس من فعالية الحكومة ونوعية التشريعات:

- **فعالية الحكومة:** تشمل مؤشرات الخدمة الإجتماعية، نوعية البيروقراطية، وكفاءة الموظفين، واستقلال الإدارة عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات.

- **نوعية التشريعات:** تشمل مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئات سياسات متعددة¹.

إحترام الموظفين والدولة، التي تحكم التسيير الإقتصادي والإجتماعي، ويتكون هذا الأساس من حكم القانون ومستوى الفساد:

- **حكم القانون:** يتمثل في مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد المطابقة، ويتضمن المؤشرات والملاحظات حول شيوع الجريمة.

- **مستوى الفساد:** الفساد الذي يعرف بأنه "استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة" ويشمل هذا المقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال.

كما حدد البنك الدولي أيضا عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بالحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمثل في:

- **مقياس المساءلة العامة:** ويشمل:

• درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.

1 يوسف أزروال، الحكم الراشد بين النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة - 2008-2009، ص. 46.

- درجة المشاركة ونوعيتها.
- احترام الحريات المدنية.
- شفافية الحكومة.
- حرية الصحافة.
- احترام قواعد القانون¹

الأسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

تدور الأسس النظرية للحكم الراشد حسب هذا البرنامج حول التنمية البشرية والتي تركز على الأبعاد التالية:

- التمكين: توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم ومدى إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات وصنع السياسات.
- التعاون: كل ما يتعلق بالإنتماء، الاندماج، التضامن.
- العدالة في التوزيع: حيث تشمل الإمكانيات والفرص، إضافة إلى الدخل.
- الإستدامة: التي تعني القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون التأثير سلباً في حاجات الأجيال اللاحقة، وحققها في العيش الكريم.
- الأمان الشخصي: الحق في الحياة بعيداً عن الأمراض.
- وعلى العموم تجمع التنمية البشرية المقاييس التالية:
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- الالتحاق بالمدارس.
- الإلمام بالقراءة والكتابة.
- الدخل².

¹ يوسف أزروال، مرجع سابق، ص. 47.

² ليلي لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري – قسنطينة – 2009-2010، ص. 45.

المطلب الرابع

مكونات الحكم الراشد

للحكم الراشد مكونات وأطراف تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول

الدولة

والمطلوب من الدولة في هذا الإطار، كطرف من أطراف الحكم الراشد، أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، والمؤسسات الرسمية، مثل: المجلس النيابي، أو المجلس الإقتصادي، أو الاجتماعي حول السياسات العامة، وفي ظل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار التشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية¹

وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها الانتخابات والديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب، بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتملك سلطة المراقبة وممارسة القوة، ولديها مسؤولية الخدمة العامة تعمل على خلق بيئة مساعدة، وهذه الوظائف تعني:

- إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت، فعال وعادل بالنسبة للأنشطة العامة

والخاصة.

- تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق.

- تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

1 ليلي لعجال، مرجع سابق، ص. 53.

وعلى إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكم الراشد يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا، وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق وإدانة نوعية الحياة التي يريد تحقيقها¹.

الفرع الثاني

القطاع الخاص

تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة بل هناك تحول واضح في معظم دول العالم، نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث، حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيس للفرص التي تفتح المجالات الإقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الإقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم². كما يعتبر القطاع الخاص شريك في الإدارة ويوفر مناصب الشغل³.

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دور يجب أن يلعبه هذا الأخير، حيث تتراوح مهامه بين تعزيز العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الإجتماعية، وتتميز العلاقة مع الجماعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجته وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى الدور الإقتصادي في النمو وتوفير الوظائف وتوفير الإستثمارات والأموال وتأمين التنافسية، ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدول في قطاعات الصناعة وغيرها، كما يشمل القطاع المؤثر في السوق، بحيث تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، في إطار ما يعرف بمبدأ المشروطية وسياسة الإصلاحات التي ترمي إلى إصلاح أنظمة الحكم الإداري، لما يمثله القطاع الخاص من

1 نفس المرجع، ص. 46.

2 خديجة بوديب، مرجع سابق، ص. 34.

3 عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 115.

الكفاءة الإقتصادية في استخدام الموارد وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة أو فتح رأس مال لها إلى المشاركة الخاصة في أسهمها وتحسين مقاييس السير أو المراقبة العامة.

الفرع الثالث

المجتمع المدني

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية،¹ ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميم المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والإختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الإنتخابات...

1 زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 47.

إن تهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية لا تعتمد على القطاع الخاص والحكومة فقط، بل إن مؤسسات المجتمع المدنية تلعب دورا هاما في هذا المجال، حيث أن تلك المؤسسات هي نتائج المجتمع نفسه، فمؤسسات المجتمع المدنية تساعد الناس على تجاوز فشل نظام السوق في بعض الأحيان، فالتعاونيات على سبيل المثال، تساعد الجماعات في المجتمعات من خلال انتمائهم ومشاركتهم في مؤسسات يستطيعون من خلالها الحصول على ميزة نسبية في التعاملات التجارية في الأسواق بإعطاء الأسعار التنافسية لذوي الدخل المتدني.¹

المبحث الثالث

علاقة المجتمع المدني بالحكم الراشد

المطلب الأول

أهمية المجتمع المدني

إن التغير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية كحرية المشاركة السياسية، نوعية الحياة، فضلا عن الجوانب الثقافية، كل هذا يؤدي إلى التغير في الأدوار، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبح شريكا فاعلا في القطاع الحكومي لتقديم العديد من الخدمات، لقد اهتم القطاع الحكومي بالمجتمع، ففي المملكة المتحدة مثلا، وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني إتفاقا رسميا، يقضي بإدامة الإتصالات وتوضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة.²

1 نفس المرجع، ص. 47.

2 قوي بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، حرر في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 16-17 ديسمبر 2008، ص 5.

أما على المستوى الأكاديمي فيظهر الإهتمام بالمجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية، كالبحث الميداني للباحث الأكاديمي الميداني "روبرت بوتنام" Robert Putnam الذي ركز على إيطاليا، وخلص إلى أن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي، التي بواسطتها يتم تكوين رأسمال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة، وتحسن أداء الأسواق الاقتصادية.

إن أطروحة "بوتنام" تركز أساسا على مسألة بناء القدرة لحكم راشد، ذلك أن استراتيجية بناء القدرات يجب أن تتضمن مقاييس كبرى لتأسيس وتدعيم التطوعية. إن نشاط المجتمع المدني لا يقتصر على المستوى الوطني بل يمتد إلى المستوى العالمي ضمن إطار ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي.¹

إن الكثير من الدول ترغب في وجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا على حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، لاسيما وأن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، التنمية، الأعمال الخيرية، الإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى، وتطوير أنظمة التعليم.

إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية وفعالة وقوية.²

تزداد أهمية المجتمع المدني، ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم،

1 نفس المرجع، ص 6.

2 أحمد ابراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2008، ص 260.

وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإحلاء من شأن المواطن¹.

المطلب الثاني

المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الرشيد

يعرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص الإقتصادية منها، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة) ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية) ومجال الحركات الاجتماعية، وإشكال العلاقات الإدارية والعامية.

وبهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والإستقلالية، تشكل علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة، وتقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة بتعزيز المشاركة، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح، وتكوين القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، وربط المنوعات المتنافرة في الأصل والمساهمة في الإصلاح الإقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية².

إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية، بل أكثر من ذلك، بحيث أصبح كشریک ثالث في النظام الديمقراطي المشارکاتي، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي. فالمجتمع المدني بهذا المنظور، هو الذي يؤمن بنية مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم، بعيدين عن أي ضغط حكومي، أو ضغط السوق، وهو الذي يؤمن الخدمات من خلال العمل

1 عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص 4.

2 خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد: نموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 50.

التطوعي، لذلك فهو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة، أي عبارة عن حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما عزز دورها كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة¹.

¹خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 51.

الخاتمة

بعد التطرق إلى الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني، وإبراز دورها في تعزيز وتكريس الإطار الحقيقي للمجتمع والمشاركة الفعالة، وتدعيم المساءلة والمصادقية الإجتماعية من خلال دفع العجلة للتنمية الوطنية والدفاع عن القضايا الدولية التي تهم المجتمع العالمي. خاصة وأنه أصبح يشكل مشاركا منافسا للدول والمنظمات الدولية، فإن التطرق إلى دورها في حماية روح الدولة بكل مقوماتها واستمراريتها أصبح يشكل عاملا مهما في تحقيق التنمية الشاملة وتكريسها، لأنها تعد رأس المال الإجتماعي، الذي يستطيع تغطية الفراغ الذي تتركه الدولة التي تحرس على الإصلاح الذي يمكن من التطور البشري الدائم، والعدالة والعلاقات المعروفة، ففي هذه الحالة تتحمل منظمات المجتمع المدني، بعض الأعباء التي انسحبت منها الدولة تماشيا مع سياسات الإصلاح، وبالتالي يشع دور منظمات المجتمع المدني إلى المجالات السياسية، والإقتصادية إلى جانب الإجتماعية.